20040113-0002a-12

أشكر السيد مختار الفقيه على ذكر واقعة خطف عدنان حلواني في سياق كلامه عن منطقة رأس النبع وعدا نقض ٣٠ سنة على هذه الجملة.

لكن ما استوقفني من شهادة السيد الفقيه هو التالي:

- قوله أن عدنان حلواني أخذته مخابرات الجيش التي كان مسؤولاً عنها سيون حسيقي في عهد الرئيس أمين الجميل، لأن حلواني كان مسؤولاً في منطقة العمل الشيوعي التي اتهمته باغتيال الشيخ محمد عفيف، وأن حلواني كان زعيماً في الحي يرفضه مرافقون، لذلك اتهم بالاغتيال.

أترك لقيادة المنطقة توضيح موقفها بشأن مسؤوليته أو عدم مسؤوليته عن الاغتيال المزعوم، لكن أن يحول السيد الفقيه عدنان حلواني إلى زعيم حي وإلى قاتل، فهذا أحرضه الكثير من التجني والافتراء. خصوصاً أن القاصي والداني من سكان رأس النبع وخصوصاً أهالي عدنان حلواني كانوا يكنون لعدنان كل الاحترام والتقدير لأخلاقه ووطنيته، بعمله الدؤوب خلال تلك الحقبة السوداء لمساعدة أهالي بيروت وخصوصاً أهالي رأس النبع على تخطي الأزمات والصعوبات مثل على سبيل المثال لا الحصر تأمين الماء والرغيف والتعليم والدواء والمستشفى، يعرفون جهوده من أجل تغريز صمود الأهالي في بيروت خلال الاجتياح الإسرائيلي لها، وما أدراني إذا كان السيد الفقيه من أهالي رأس النبع الذين وقفوا بعرضه رفضاً إلى الرؤساء الثلاثة عشية خطف عدنان تطالبهم بالإفراج الفوري عنه؟

- لماذا احتفظ السيد الفقيه بشهادته هذه حتى اليوم وهو بالمنطقة وجار كبير؟ أفترض أن ما أدلى به من معلومات (حول التهمة ومسؤولية مخابرات الجيش عن خطفه ومن ثم تسليمه للقوات اللبنانية) تحكم وظيفة في الشرطة القضائية، تحمل سمة ضئيلة من الكفاءة، فلا يعقل أن إعلام أصحاب العلاقة والمعنيين في حينه، كان يمكن أن يساهم في إعادة عدنان أو في محاكمة وفقاً للأصول والقوانين المرعية الإجراء؟

- إن ما أدلى به السيد الفقيه تضمن أيضاً تبرئة للسلطة والقوى الأمنية الشرعية بالجملة والمفرق من خطف الناس وإخفائهم كالميليشيات تماماً.

2004 0113-0002 b-r

كما يتهم اللقاء بتسليم موقوفين لديه إلى ميليشيا من الميليشيات
غير النظامية التي كان لها دور بارز في الحرب اللبنانية .
إن هذه الشكوى تستوجب التحقيق من قبل السلطات المعنية .
والسيد رئيس السيد الهيئة ، فإني من موقعي كزوجة السيد
عدنان حلواني ، وكمواطنة لبنانية ، أتوجه إلى النيابة
العامة وكافة الجهات المعنية أن تبادر فوراً إلى القيام
بواجباتها تجاه هذا الإخبار ، علماً أن كل الذين وردت
أسماؤهم أو تظليلهم هم أحياء يرزقون ، كما أن
عملية اختطاف عدنان حلواني واستمرار حبسه مجهولة حتى اليوم
تشكل جريمة مستمرة ومتمادية لا تشملها قانون العفو الصادر
في العام ١٩٩١ ، كما أن هذه القضية لا يسري عليها مرور
الزمن لانقضاء المحاكمة الدعاوى والشكاوى التي قدمت بهذا
الشأن .

وداد حلواني

بيروت ١٣/٤/٢٠٠٤

589774